الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

إن معركة فك الحصار عن مدينة حلب تثبت المعدن الأصيل للمسلمين والخير العظيم فيهم.. وتثبت أنه لم يكن الخطر الحقيقي على المسلمين في يوم من الأيام من قوى عسكرية يواجهونها.. فذلك الخطر إنما يتأتى من عدم تبني مشروع سياسي واضح، هو دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة. إن على المسلمين في الشام وفي غيرها أن يدركوا أن تبني هذا المشروع ورفض المشاريع الأخرى يضمن أن لا تكون تضحياتهم طريقا لتركيز نفوذ الأعداء، بدل أن تكون طريقا للتحرير الحقيقي.

اقرأ في هذا العدد:

- ليبيا: تصاعد في وتيرة التدخل الغربي العسكري! فلماذا ارتكبت الحكومة خيانة ووافقت عليه؟ ...٢
- الأمم المتحدة تعمل لإطالة الحرب وتركيع أهل اليمن للقبول بدولتها المدنية ...٢
- الذهب: سياسة دولة الخلافة المالية ... ٣
- أمريكا لا تريد علاجا حاسما للنزاع حول بحر الصين الجنوبي ...٤
- الأوضاع في جنوب السودان وسط دعوات لفرض الوصاية الدولية عليه ...٤

/rayahnewspaper @ht_alrayah /c/AlraiahNet

+AlraiahNet/posts /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ٧ من ذي القعدة ١٤٣٧ هـ الموافق ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٦ مـ

الرائد الذي لا يكذب أهله

العدد: ٩٠ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

حكومة الشاهد صفحة جديدة لفشل العلمانية في تونس

بقلم: المهندس محمد ياسين صميدة*

أزمة جديدة ظهرت في أفق السياسة في تونس أعلنها الباجي قائد السبسي رئيس الجمهورية، بعد أن ظهر في حوار تلفزيوني في الثاني من شهر حزيران/يونيو الماضي وأعلن فيه فشل حكومة الحبيب الصيد وأن الأمر يستوجب منه مبادرة تجتمع عليها أحزاب الائتلاف وأخرى من المعارضة وصفها السبسي من التي تقبل الحوار، وقد تعمقت الأزمة بطلب حزبي "نداء تونس" و"النهضة" من الصيد تقديمه الاستقالة، إلا أن الأخير قرر المرور عبر البرلمان ليتم سحب الثقة منه ومن حكومته خلال جلسة عامة في ٣٠ تموز/يوليو الماضي، ليكلف يوسف الشاهد بتشكيل الحكومة الجديدة، الأمر الذي أحدث جدلا أكبر ورفضا شمل حتى الأحزاب التي شاركت في الحوار وبعض الشخصيات حتى من داخل حزبي "النهضة" و"النداء"، فضلا عن رفض شعبي واضح قد يتحول إلى تحركات في الشارع خلال الأيام القادمة.

حكومة الشاهد، حتى وإن حاولت أن تحظى بتوسيع مشاركة الأحزاب، إلا أنها بدت أوهن حتى من سابقاتها قبل تشكلها لما أثارته من معارضة ومن تساؤلات عند الرأي العام، وأن اسم شخصية الشاهد المقربة من السبسي، خاصة وأنه توجد بينهما علاقة مصاهرة قريبة أثارت عند الناس تخوفا كبيرا من عودة سياسة العائلة المالكة التي أسست لدكتاتوريات مقيتة شهدتها تونس منذ حكم بورقيبة، وخاصة مع عائلة بن علي والطرابلسي اللذين حولا البلاد إلى ملك شخصي.

اختيار الشاهد وبسرعة كبيرة، وهو الذي عين في السابق وزيرا في الحكومة التي أعلن السبسي فشلها وربما كان هو من أكثرهم فشلا، كما أنه فشل حتى في فض مشاكل داخل حزبه لما عيّنه السبسي لحل الخلاف الذي أودى بانشقاق الحزب وانقسامه، اختياره أكد أن وراء تعيينه سيناريو مبرمجاً من قَبل. وقد اعتبر العديد من المحللين أن اختيار الشاهد يأتي في سياق استراتيجية لتدمير ما تبقى من البذور الزراعية في تونس لصالح أطراف غربية على غرار أمريكا، خاصة أن هذا الرجل كان مكلّفا بمهام في قسم الخدمة الزراعية الخارجيّة في السفارة الأمريكية في تونس، كما أن انتدابه كخبير فلاحي في السفارة، لم يكن محض صدفة، إذ كانت أطروحة الدكتوراه التي قدّمها هذا الأخير في باريس سنة ٢٠٠٣ تحت عنوان "تقييم آثار تحرير الأسواق الفلاحية على المبادلات ومستويات العيش"، تعكس توجهه الاقتصادي والسياسي.

ولكن في ظل كل هذه الاتهامات الموجهة للشاهد ومن ورائه لرئيس الجمهورية صاحب المبادرة، تبقى أرجح الأسباب لتغيير الحكومة هي التي أعلن عنها السبسي نفسه في لقاء جمعه بعدد من الإعلاميين يوم الأربعاء ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١٦، والتي تمحورت أساسا حول غياب الجرأة عن أداء حكومة الصيد في تعاطيها مع الملفات الاقتصادية بالخصوص، محملا إياه مسؤولية تعطل شركات الإنتاج وحقول نفط وشركة بتروفاك وتوقّف إنتاج الفوسفات. وهو ما يؤكد عزم السبسي على إدارة هذه الملفات بنفسه عبر يوسف الشاهد المقرب منه.

الشاهد وبعد تعيينه أعلن عن خمس نقاط سيتضمنها برنامج حكومته كانت عبارة عن عناوين عامة كالحرب على الإرهاب، والفساد، والتشغيل، ربما لم تخلُ من خطاب سابقيه أو قادة الأحزاب السياسية خلال الحملات الانتخابية، في ظل ظروف اقتصادية وسياسية لم تشهد البلاد أزمات أعمق

..... التتمة على الصفحة ٣

معركة حلب وقلب الموازين

بقلم: أحمد الخطواني

تمكّن الثوار في مدينة حلب من كسر الحصار الخانق المضروب على المناطق الشرقية منها منذ قرابة الشهر، وذلك بعد أنْ كان نظام الطاغية بشّار - وبمساعدة من طيران العدو الروسي - قد تمكّن من قطع طريق الكاستيلو، والذي كان طريق الإمدادات الوحيد لتلك المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار منذ أربع سنوات.

فقد خاض الثوار أشرس المعارك مع قوات النظام المجرم، ومع مليشيات إيران في الأيام الأولى من شهر آب/أغسطس الجاري، وتمكّنوا من اجتياح معاقله في حرب مصيرية خاطفة، قلبت كل الموازين المعهودة في الحروب، وأسقطت هيبة النظام، وهيبة داعميه، بعد أن سدّدت له ضربات موجعة في الصميم لم تكن تخطر على باله.

لقد تساقطت قلاع النظام الحصينة في حي الراموسة بمدينة حلب الواحدة تلو الأخرى، وفي زمنٍ قياسي، وأسفر هجوم الثوار الصاعق والمفاجئ على منطقة الكليات العسكرية، والثكنات المنيعة فيها، عن سقوط متسارع لكليات التسليح والمدفعية والبيانات، ولكتيبتي الصواريخ والتعيينات، ولمباني وقاعات الضباط، وأخيراً للكلية الفنية الجوية التي كانت آخر معقل عسكري كبير في الحي سقط بأيدي الثوار، وأدّى الهجوم كذلك إلى قتل المئات من ضباط النظام وجنوده ومرتزقته، كما أدّى إلى هروب جماعي للآلاف من أتباعه، مخلفين وراءهم كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والدبابات والمركبات والتجهيزات العسكرية المختلفة، حيزت كلها كغنائم ضخمة للثوار تُغنيهم وتكفيهم لخوض معارك عديدة وكبيرة في المستقبل.

إنّ نجاح الثوار هذا في فك الحصار عن ثلاثمائة ألف إنسان في مناطق حلب الشرقية، يُعتبر إنجازاً فريداً هو الأول من نوعه منذ بداية الثورة، وإنّ تمكنهم من السيطرة على أكبر مجمع عسكري للنظام في شمال سوريا والذي يُمثّل أهم حصون النظام العسكرية على الإطلاق في المنطقة، يُعدّ إنجازاً غير مسبوق للثوار، وهو الأول منذ ثلاثة أعوام، خاصّةً وأنّه طالما استُخدم - وعلى مدى السنوات الأربع الماضية - في شنّ الحملات العسكرية العدوانية ضد السكان في جميع المناطق الشمالية من البلاد.

إنّ هذا الانتصار المظفّر لا يُعتبر انتصاراً على النظام وحسب، بل هو انتصار على أمريكا دولة الإرهاب والإجرام، وهو انتصار على روسيا المجرمة الحاقدة، وعلى إيران وحزبها في لبنان، وعلى مرتزقتها من مليشيات مُتعدّدة، لأنّها كلّها تُشارك النظام بشكلٍ حقيقي في الحرب.

وهذا الانتصار لم يكن ليتحقق لولا توحّد فصائل الثورة في هذه المعركة، وتوكل المقاتلين فيها على الله سبحانه وتعالى، واعتصامهم بحبله وحده، وقطعهم لحبال أمريكا وأتباعها وأشياعها، وانفكاكهم عن تعليمات وشروط الدول الإقليمية التابعة.

إنّ معركة حلب هذه هي معركة لكل سوريا، بل هي معركة لكل المنطقة، ولكل المسلمين، وهي معركة مصيرية ومفصلية، إنّها معركة حياة أو موت، خاضها الثوار بشجاعة واندفاع واقتدار، وحقّقوا فيها انتصارات غير مسبوقة، وتحوّلوا بعدها إلى مهاجِمين بعد أنْ كانوا مُدافِعين، وأصبحوا مُحاصِرين بعد أنْ كانوا مُحاصَرين.

وأمّا من ناحية سياسية فقد أسقطت هذه المعركة كل التفاهمات الأمريكية والروسية، والتي كان من بينها إعطاء الضوء الأخضر للنظام بالسيطرة الكاملة على كل مدينة حلب، وسحق الثورة فيها، وفرض الحلول الاستسلامية على المفاوضين.

لقد كشفت هذه المعركة - ولكل الناس - حقيقة الموقف الأمريكي الخبيث والصامت من العدوان الروسي الصارخ على المدينة، وقتلهم بالقنابل السامّة والحارقة، وكشفت كذلك حقيقة الموقف الأوروبي المتواطئ مع الموقف الأمريكي، والذي لم يصدر عنه

..... التتمة على الصفحة ٣

اليمن: الدول الغربية تتصارع فيما بينها والمسلمون وقود في الصراع

الصحة العالمية: أكثر من ٦ آلاف قتيل و٣٢ ألف جريح في اليمن

كشفت منظمة الصحة العالمية، عن مقتل ٦ آلاف و٦٠٠ شخص، في اليمن، منذ آذار/مارس ٢٠١٥، حتى أواخر تموز/يوليو المنصرم، فيما تم تسجيل ٣٢ ألفا و٩٦٤ جريحا خلال نفس الفترة. وذكر مكتب المنظمة باليمن، في تقرير نشر الجمعة ٥ آب/أغسطس، على حسابه الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، أن هناك انخفاضا ملحوظا في عدد القتلى والإصابات الناجمة عن الصراع الدائر في اليمن، منذ آذار ٢٠١٥ وحتى أواخر تموز الماضي، مقارنة بنفس الفترة من العام قبل الماضي. ورغم انخفاض عدد الإصابات الناجمة عن الصراع ما تزال المستشفيات في وضع لا يؤهلها لتقديم الرعاية الكافية للجرحى. وحسب التقرير، فإن أعلى نسبة قتلى منذ اندلاع الصراع تم تسجيلها في تموز ٢٠١٥، حيث قتل ألف و٩٤ شخصا، يليه أيار من ذات العام بـ ٩٦٤ شخصا، ثم حزيران بـ٨٧٣ شخصا. وتراجعت نسبة القتلى في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٥، حيث سجل ٢٧١ في تشرين الأول من ذات العام، ثم ١١٧ في شهر كانون الأول. وشهدت الأشهر السبعة من العام الجاري انخفاضا في سقوط القتلى حيث سجل ٦١١ قتيلا مقارنة بـ ٥ آلاف و٩٨٩ شخصا قتلوا عام ٢٠١٥. وبالنسبة لإحصائيات الجرحى، قال التقرير، إن أعلى الأرقام تم تسجيلها لأعداد المصابين منذ بدء الصراع كانت في شهري حزيران وتموز من العام الماضي، فيما رصدت ٦ آلاف و٢٦٥ جريحا و٥ آلاف و٢٦٨ جريحا على التوالي. (روسيا اليوم)

الزعبي: علينا العودة للتفاوض بعد تحرير مدن كبرى

أكد رئيس الوفد السوري المعارض في مفاوضات جنيف العميد أسعد الزعبي أن على الوفد الانتظار بعض الوقت حتى تحرر مدن كبرى في سوريا على أيدي فصائل المقاومة السورية قبل العودة للتفاوض مع نظام الأسد وحلفائه. وقال الزعبي: إن ما يحدث في حلب هو هزيمة لروسيا "مرغت أنفها في التراب" ما جعلها "تستنجد بالأمم المتحدة لإقامة هدنة"، متمنيًا أن تدرك أن "أمريكا زجتها في مستنقع لا مخرج منه إلا بالموت". واعتبر الزعبي أن "الدب الروسي لم يستفد من الدرس الذي تعلمته ميليشيات إيران والعراق وميليشيا حزب الله في سوريا"، مشيدًا بانتصارات حلب، ومؤكدًا استحالة حصارها عسكريًا. وكان الوفد المعارض قد انسحب من جنيف نتيجة تعنت نظام الأسد وحلفائه وعدم جدية المجتمع الدولي في الضغط عليهم، فيما أكدت مصادر مقربة من روسيا ونظام الأسد استعدادهم للتفاوض بعد تطويق حلب وعزل الشمال السوري لفرض الاستسلام على المعارضة. (موقع الدرر الشامية)

الراية: إن كلام أسعد الزعبي، رئيس الوفد السوري المعارض المشارك في مفاوضات الذل والعار في جنيف، يدل على محاولات جعل انتصارات المسلمين في حلب، والتي جاءت نتيجة تضحيات جسام، أداة تُستخدم في المفاوضات التي تهدف أمريكا من ورائها إلى الحفاظ على نفوذها في سوريا. وقد سبق أسعد الزعبي في قوله هذا عضوُ الائتلاف نصر الحريري الذي قال: "إن انتصارات حلب ستكون مهمة لمفاوضة النظام للوصول لحل سياسي". فليحذر أهل الشام من أن تتكرر فيهم سيرة أهل فلسطين الذين خانت دماءهم وتضحياتهم وثوابتهم منظمة التحرير، فتنازلت عن الأرض المباركة فلسطين لكيان يهود الغاصب، أو تتكرر فيهم مأساة أفغانستان حيث قاتل المسلمون هناك ببطولة قل نظيرها وقدموا التضحيات الجسام في مواجهة جيش الاتحاد السوفييتي وحققوا انتصارات كبيرة، فكانت بعد الانتصارات العسكرية هزيمة سياسية، وذلك لأن أمريكا هي من قطف ثمرة الانتصارات من خلال قادة من المسلمين ارتبطوا بها، فتم تسخير انتصارات المسلمين في أفغانستان لخدمة مشاريع أمريكا وتركيز نفوذها هناك.. والآن يعمل عملاء يلبسون ثوب الثائرين ويظهرون بمظهر المضحين، ويقدمون أنفسهم ناصحين، وما هم إلا عملاء ينفذون سياسة الأعداء فيقولون لأهل الشام: آن أوان المفاوضات بعد الانتصارات، آن أوان الحل السياسي، وإياكم والتأجيل فقد تخسرون كل شيء!!.. وهكذا يُراد لأهل الشام أن تكون تضحياتهم ثمنا ليس لتحررهم وإنما لتركيز نفوذ عدوهم. إن على أهل الشام أن يعلموا أن الذي يقيهم ذلك هو اعتصامهم بحبل الله وسيرهم في تحقيق المشروع السياسي الذي ينقذهم وينقذ سائر المسلمين، وهو مشروع إقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وليعلموا أن أي ارتباط بأي دولة غربية أو إقليمية، بصرف النظر عن المبررات التي يسوقها المرتبطون، فإنه لا يدفع ثورتهم إلى الأمام ولا يقربهم من النصر بل إنه يجهض ثورتهم، ويذهب بتضحياتهم سدى.. فالثبات يا أهل الشام والصبر على أمر الله، وانبذوا الخونة الذين يزينون لكم الخضوع لأعداء الإسلام؛ أمريكا وروسيا وغيرهما. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ۝ بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ﴾.

نظرات سياسية

ليبيا: تصاعد في وتيرة التدخل الغربي العسكري! فلماذا ارتكبت الحكومة خيانة ووافقت عليه؟

بقلم: أسعد منصور

قامت أمريكا يومي ١ و٢/٨/٢٠١٦ بتنفيذ ضربات جوية ضد مواقع لتنظيم الدولة في سرت بطلب من حكومة الوفاق الوطني الليبية. فأعلن رئيسها فايز السراج يوم ١/٨/٢٠١٦ أن "المجلس الرئاسي قرر بصفته القائد الأعلى للجيش طلب دعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية لتوجيه ضربات جوية محددة لمعاقل تنظيم داعش في مدينة سرت وضواحيها"، وأضاف "هذه العمليات في هذه المرحلة تأتي في إطار زمني محدد ولن تتجاوز مدينة سرت وضواحيها... وستقتصر على المساعدة الفنية واللوجستية". يقول ذلك ليخدع الناس أن ذلك طارئ لا يتجاوز هذه المرحلة وهذه الفترة، علما أنه فتح الباب للتدخل الأمريكي والغربي وشرّعه، وهذا التدخل سيتوالى، ولذلك كذّبه المتحدث الأمريكي باسم البنتاغون بيتر كوك يوم ٢/٨/٢٠١٦ قائلا: "إن الضربات ليس لها نقطة نهاية في هذا التوقيت تحديدا... وإنه سيجري في المستقبل تنسيق كل ضربة منفردة مع حكومة الوفاق وستحتاج إلى موافقة قائد القوات الأمريكية في أفريقيا".

وقال الرئيس الأمريكي أوباما يوم ٢/٨/٢٠١٦ "إن دعم معركة الحكومة الليبية ضد تنظيم الدولة الإسلامية يصب في مصلحة الأمن القومي الأمريكي... وإن الضربات الجوية نفذت لضمان أن تتمكن القوات الليبية من إنجاز مهمة قتال الجماعة المتشددة وتعزيز الاستقرار"، وأضاف أن "الولايات المتحدة وأوروبا والعالم لهم مصلحة كبرى في تحقق الاستقرار في ليبيا لأن غياب الاستقرار ساعد في تفاقم بعض التحديات التي شهدناها فيما يتعلق بأزمة المهاجرين في أوروبا وبعض المآسي الإنسانية التي شاهدناها في البحر بين ليبيا وأوروبا". فالرئيس الأمريكي يعتبر ذلك من مصلحة الأمن القومي لبلاده، فمعنى ذلك أنها مسألة مهمة تتعلق بالوجود الأمريكي في ليبيا، ولكنه يدّعي أنه يقوم بذلك ليس لمصلحة بلاده فحسب بل لمصلحة أوروبا والعالم حتى يغطي على أهدافه المتعلقة ببسط النفوذ والاستعمار.

وأما الموقف الأوروبي الرافض للتدخل العسكري فقد رأينا تبدلا فيه، إذ أعرب وزير خارجية فرنسا جان جاك ايرولت عن "ترحيب بلاده بخطوة حكومة الوفاق الليبية طلب المساعدة الدولية المتمثلة في الضربات الجوية الأمريكية وذلك في اتصال هاتفي جرى بينه وبين السراج نشرت تفاصيله وزارة الخارجية الفرنسية" وأعرب الوزير الفرنسي للسراج عن "استعداد بلاده لتعزيز تعاونها مع حكومة الوفاق في جميع الحالات وفي مقدمتها الأمن ومقاومة الإرهاب". وعبر السفير البريطاني لدى ليبيا بيتر ميليت على صفحته على موقع التواصل الإلكتروني "تويتر" عن "ترحيبه بانضمام ليبيا للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة في إشارة إلى الغارات الأمريكية التي شنتها أمريكا على سرت". وقال وزير خارجية إيطاليا باولو جينتيلوني: "إن إيطاليا ترحب بالعمليات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة على بعض الأهداف التابعة لتنظيم الدولة في سرت والتي جاءت بناء على طلب من حكومة الوحدة الوطنية لدعم القوات الموالية للحكومة... وأعرب عن استعداد بلاده لتلبية طلب ليبي بكل أشكال المساعدة بما فيها العسكري". وقالت وزيرة الدفاع الإيطالية روبرتا بينوتي إن إيطاليا ستسمح على الأرجح باستخدام قواعدها الجوية ومجالها الجوي لشن ضربات على عناصر تنظيم «الدولة الإسلامية» في ليبيا، إذا طلبت الولايات المتحدة ذلك". علما أن هذه الدول الأوروبية عارضت في السابق التدخل العسكري في ليبيا واستطاعت استصدار قرارات دولية من مجلس الأمن لعرقلة هذا التدخل الذي كانت أمريكا تصر عليه وتخالف تلك القرارات وتقوم بضربات متفرقة.. ومن هنا يمكن أن يفهم الموقف الأوروبي أن أمريكا مصرة على التدخل وتقوم بالفعل بالتدخل، فصار لا بد لها من الموافقة عليه حتى تتدخل هي أي أوروبا ولا تترك أمريكا تفعل ذلك وحدها، وقد رأينا قوات بريطانية وفرنسية تشترك بجانب قوات أمريكية ضمن قوات حفتر. فهي تدخل في باب الصراع بين الطرفين، فإذا تركت أوروبا أمريكا تقوم بشن الغارات وهي معارضة ومعارضتها لا تثني أمريكا فإن أمريكا ستتمادى وتصبح تفعل كما تفعل في سوريا وعندئذ ربما تتمكن أمريكا من فرض واقع جديد يمكّن عملاءها من البلد وتفرضهم على الحكم حيث لم تتمكن من فرضهم حتى الآن فلم تتمكن أمريكا من فرض عميلها حفتر على حكومة الوفاق.

وأما روسيا فانتقدت تلك الضربات، فقال سفيرها لدى ليبيا إيفان مولوتكوف في تصريح لوكالة إنترفاكس يوم ٣/٨/٢٠١٦ "إن توجيه ضربات إلى إرهابيين في ليبيا يفتقر للأسس القانونية وأنه أمر يحتاج إلى اتخاذ قرار من مجلس الأمن الدولي" ونقلت الوكالة عن رد لممثل عن وزارة الخارجية الأمريكية رفضه لاتهامات السفير الروسي قائلا بعنجهية: "تستطيع الولايات المتحدة أن تستخدم القوة ضد تنظيم داعش في ليبيا، وذلك بمثابة إجراءات دفاعية ذاتية في إطار النزاع المسلح المستمر مع التنظيم". يظهر أن أمريكا لم تعر روسيا قيمة، لأنها ليست بحاجة لها حاليا لتستخدمها في الشأن الليبي كما تفعل في سوريا، وبذلك تحتج روسيا بأن ذلك يفتقر للأسس القانونية ويحتاج إلى اتخاذ قرار من مجلس الأمن، ولم تقل مثل ذلك، وهي تنفذ الضربات منذ سنة تقريبا في سوريا خدمة لأمريكا وبغضاً للمسلمين بدون أسس قانونية وبدون قرار من مجلس الأمن الدولي!

وأما مجلس نواب طبرق الخاضع لسيطرة حفتر فقد أعلن على لسان لجنته للدفاع والأمن القومي يوم ٢/٨/٢٠١٦: "إن استهداف الطيران الأمريكي لداعش سرت يمثل دعما للمجلس الرئاسي الذي لم يتوافق عليه الليبيون ولا زال غير دستوري وغير شرعي... وإن الموقف الأمريكي فيه ازدواجية لمعايير الإرهاب وتسييس للقضية، بدليل عدم مساعدتنا في الحرب على الإرهاب في بنغازي ودرنة مثلا". فيدّعي كذبا أن أمريكا لم تساعده وهي أي أمريكا تتواجد بين قوات حفتر.

يظهر أن حكومة السراج وافقت على ذلك بإيعاز من أوروبا التي وافقت على التدخل الأمريكي، وهي تسعى للحصول على دعم أمريكا لها، وأن تجعل مجلس طبرق يوافق عليها، فتصبح الحكومة الوحيدة الممثلة لليبيا، فتغريها بالسماح لها رسميا بتوجيه هذه الضربات في ظل إصرار أمريكا على التدخل، وهي تتدخل ضمن قوات حفتر حيث اعترف بذلك العميد صقر الجروشي قائد السلاح الجوي التابع لحفتر يوم ٢٠/٧/٢٠١٦ أن "الفرنسيين الثلاثة جزء من قوات خاصة فرنسية وبريطانية وأمريكية داعمة لقوات حفتر في بنغازي منذ أكثر من عام لمراقبة تحركات تنظيم الدولة". وذلك بعدما اعترفت فرنسا بمقتل ثلاثة من جنودها. ويؤيد ذلك تصريحات عضو المجلس الأعلى للدولة منصور الحصادي يوم ٣/٨/٢٠١٦ حيث "اعتبر القصف الأمريكي لمواقع تنظيم الدولة بسرت محاولة لدعم المجلس الرئاسي الليبي في مواجهة التنظيم الذي يهدد الأمن والاستقرار في العالم كله". وقال "ما كنا نتمناه منذ عام ٢٠١١ هو أن ينتصر الشعب الليبي بمفرده على القذافي وأن ينتصر على تنظيم الدولة الإسلامية وأن ينتصر على الانقلابيين بقيادة خليفة حفتر وأن يحدث الاستقرار وألا يلجأ أحد إلى أحد وتكون الحلول الأمنية والسياسية والاجتماعية داخلية". أي هو يعلن أنه اضطر إلى الموافقة على تدخل أمريكا، ويقول ذلك في تناقض وهو يعلن قدرة قوات مجلسه الرئاسي بدون أمريكا على القضاء على تنظيم الدولة حيث قال: "إن القضاء على تنظيم الدولة في سرت بواسطة عملية البنيان المرصوص قاب قوسين أو أدنى كما تم القضاء عليه في درنة". فمعنى ذلك أنه ليس بحاجة للقوات الأمريكية ولكنه يريد أن يراضي أمريكا بالسماح لها بالتدخل حتى ينال دعمها ويخفف الضغوطات عليه.

فالطرفان في طرابلس وطبرق يتسابقان على إرضاء أمريكا لينال كل منهما تأييدها حتى تبقيه في منصبه. فحكومة السراج تشكلت بدعم أوروبي وخاصة بريطانيا التي استطاعت أن تعقد اتفاق الصخيرات يوم ١٧/١٢/٢٠١٦ وكانت تعرقل التدخل العسكري في ليبيا لأنها ليست بحاجة إليه بسبب أن الحكومة تابعة لها وأنها تسيطر على الوسط السياسي، واستصدرت قرارات دولية لمنعه، ولكن أمريكا كانت تصر على التدخل وقامت بضربات منفردة كما بينا. لأن الوجود الأمريكي ضعيف في ليبيا فتريد أن تعتمد على التدخل العسكري وقد دعمت عميلها حفتر الذي لم ينل موافقة الحكومة فلم تعينه في أي مركز وهو مكروه شعبيا، حيث الكل يرى عمالته وخساسته.

في المقابل أعلن مجلس البحوث والدراسات الشرعية في دار الإفتاء الليبية يوم ٣/٨/٢٠١٦ رفضه للتدخل الأمريكي في ليبيا، فقال "إن طلب التدخل الأجنبي في البلاد أمر مرفوض مستنكر ولا يجوز التهاون والرضا به... وطلبه في هذا الوقت بالذات محاولة لسرقة جهود الثوار وتضحياتهم باهظة الثمن في جبهة سرت واستهانة بالأعداد الكبيرة من دماء الشهداء الأبرار ولإيجاد مبرر يتم من خلاله إنقاذ حفتر في بنغازي ودعم الظلمة والبغاة والانقلابيين ومن يعلنون أنهم لا يريدون شرع الله تحت ذريعة محاربة الإرهاب".

نعم إن التدخل الأجنبي مرفوض شرعا، ويجب على أهل ليبيا المسلمين الأعزاء بدينهم أن يأخذوا على أيدي المسؤولين الذين يطلبون العون من قوى الكفر الظالمة أمريكا وأوروبا لغايات سياسية، وجعلوا ليبيا مستباحة للأعداء، وقد نهى الله بشدة عن موالاتهم والركون إليهم، ووصف من يواليهم بأنه منهم، ومن يركن إليهم فمصيره النار والهزيمة والخذلان، وأوجب التوكل عليه وحده سبحانه وتعالى وهو أصدق القائلين: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ ■

الأمم المتحدة تعمل لإطالة الحرب وتركيع أهل اليمن للقبول بدولتها المدنية

بقلم: الدكتور عبد الله باذيب – اليمن

أعلن المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد، السبت ٦ آب/أغسطس ٢٠١٦م انتهاء مفاوضات الكويت على أن تستأنف المفاوضات بعد شهر في مكان يحدد لاحقا، وقال المبعوث الأممي إن المفاوضات هي الحل الوحيد للأزمة اليمنية، وهدد أهل اليمن بأزمة اقتصادية كارثية إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق. ومعلوم عند ولد الشيخ أن الحل ليس بأيدي المتفاوضين بل بأيدي الدول العظمى التي تدفع به إلى الواجهة لتنفيذ خططها، فقد قال عبد الملك المخلافي رئيس الوفد الحكومي في مفاوضات الكويت إن هناك دولا ترعى الحوثيين إلى جانب إيران، ولم يجرؤ المخلافي على تسمية الولايات المتحدة التي كانت تلتقي بالحوثيين منفردين سراً وعلانية في كواليس محادثات الكويت، في الوقت الذي يرفع فيه الحوثيون شعار الموت لأمريكا إمعانا في خداع أهل اليمن!

وفي المقابل تغافل المخلافي عن مساندة بريطانيا العلنية لحكومته، فقد قدمت بريطانيا مسودة قرار إلى مجلس الأمن يحث الحوثيين على التعاون مع ولد الشيخ أحمد، إلا أن روسيا اعترضت عليه، في توزيع أدوار بينها وبين الإدارة الأمريكية.

وكانت لندن قد استضافت نهاية شهر تموز/يوليو مؤتمرا رباعيا ضم إلى جانبها كلاً من الولايات المتحدة والسعودية والإمارات (وهي الأطراف المتصارعة في اليمن)، وقد خرج المؤتمر بتوصية على الالتزام بالقرار الدولي ٢٢١٦ وتشكيل حكومة وحدة وطنية تشرف الأمم المتحدة على تشكيلها بين الطرفين. بينما يعلم المؤتمرون أن كلا طرفي النزاع متمترس خلف موقعه منتظرا الأوامر من أسياده، ولا يملك من إرادته مقدار قطمير.

وهكذا فإن (ما تنبأ) به المتحدث باسم البيت الأبيض في مفاوضات جنيف قد تحقق فعلا، عندما توعد أهل اليمن بمسلسل طويل وشاق - حسب تعبيره - للوصول إلى حل الأزمة. وها هي حلقات المسلسل تمتد اليوم لأكثر من ثلاثين شهراً، وستزيد.

ورغم تصعيد العمليات العسكرية الموازي لإعلان ولد الشيخ أحمد عن انتهاء مفاوضات الكويت، إلا أنه ليس من المتوقع أن تحسم الحرب لصالح أحد الطرفين، بل إن ذلك يأتي ضمن حلقات المسلسل الأممي لمزيد من التنكيل بحياة أهل اليمن التي لم تعد تحتمل أكثر من ذلك، فاشتعال جبهات القتال يعني مزيدا من الخسائر بالأرواح ومزيدا من الدمار ومزيدا من تدهور العملة وانهيار الاقتصاد المنهار أصلا، وأمريكا وحلفاؤها المتنافسون على اليمن غير معنيين بإيقاف الحرب، في الوقت الذي يستطيعون ذلك لو أرادوا، فالحرب تستعر بقرار منهم، والأسلحة المستخدمة فيها تأتي من مصانعهم، إلا أن وقود الحرب ليس إلا دمنا الغالي الذي يسفك سفاحا في ميادين الغفلة والخداع.

إن المجلس الرئاسي الذي شكله حزب المخلوع صالح (المؤتمر الشعبي العام) مع الحوثيين يضم نفس الوجوه الحاكمة إبان حكم صالح قبل الثورة الشعبية عليه، فنصف المجلس مشكل من المؤتمر الشعبي العام الذي كان حاكما لثلاثة عقود في اليمن، والنصف الثاني من الحوثيين المتحالفين معه، وواضح أن السيطرة في المجلس قد عادت للمخلوع صالح الذي ما فتئ يتمسك بقوائم كرسي الرئاسة مع أبنائه، كيف لا وقد مكنه ذلك من الحصول على رصيد بنكي يفوق ٧٠ مليار دولار وفق تقارير الأمم المتحدة.

وفي المقابل فإن حكومة عبد ربه هادي تشمل أيضا نفس الوجوه الحاكمة في حزب صالح إبان فترة حكمه، فهادي هو نائب صالح في الحكم، ورئيس وزرائه كان نائبا لصالح في الحزب، وهكذا فإن الغرب لم يجد لأهل اليمن من يحكمهم إلا الوجوه نفسها التي ثار عليها الناس سابقا، ولكن كل ذلك يتم في مشهد تضليلي، لم يحسن المخرج فيه خداع الجمهور، فكلا الخيارين يُبقيان أهل اليمن تحت مخالب الأمم المتحدة والغرب الكافر بأدوات محلية لم تكلف نفسها حتى تغيير ملابسها.

إن الحل الأممي يؤكد دائماً وتكرارا أن مرجعياته هي المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني والقرار الأممي ٢٢١٦، وكلا طرفي النزاع الأمريكي والبريطاني يقر بذلك الحل وتلك المرجعيات، ومعلوم أن المبادرة الخليجية هي التي حصنت المخلوع صالح من المحاسبة فخرج (وها هو يعود) من الحكم دون حساب ولا عقاب، وتلك المبادرة أتت بنائبه هادي إلى سدة الحكم، ومعلوم أن أهم مخرجات مؤتمر الحوار هو الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة التي تقصي الإسلام عن الحكم وتحصره كباقي الأديان في المسجد فقط، وأما القرار الأممي ٢٢١٦ فهو يبقي اليمن تحت الوصاية الدولية، لا بل تحت البند السابع منها القاضي بجواز استخدام القوة ضده!!

وكلا طرفي النزاع؛ الحوثي وصالح من جهة وعبد ربه وحلفاؤه الخليجيون من جهة أخرى، يقرّون بذلك الحل الأممي وبتلك المرجعيات، بل لا يطالبون بغيرها، فلم النزاع إذن؟!

إنه نزاع التنافس على النفوذ والسلطة نيابة عن الصراع الدولي المحتدم بين أمريكا (المستعمر الجديد) وبريطانيا (المستعمر القديم، والمستمر).

يا أهل اليمن! إن المشهد واضح وجلي،

إن أمريكا وبريطانيا يتنافسان على الثروة والنفوذ في بلادنا بأدوات محلية، وفي الوقت ذاته يتفقان على محاربة الإسلام وإقصائه عن الحكم خوفا من عودة الإسلام من جديد إلى قيادة العالم.

يا أهل الإيمان والحكمة:

إن الله يأمرنا أن نطيعه وأن نطيع نبيه الكريم ﷺ بقوله في محكم التنزيل ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ﴾ وقوله سبحانه ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾، ووعدنا إن نحن وفينا بذلك الاستخلاف والتمكين والأمن، ورضواناً من الله أكبر.

فلا يكون حل أزمة البلاد بالوقوف خلف الدمى التي تسفك دماءنا قرباناً على عتبات الغرب الكافر وتنفيذا لمشاريعه المعادية للإسلام والمسلمين، بل بالوقوف مع العاملين المخلصين لتطبيق شرع الله في الأرض، بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي تجعل الإسلام ودولته قائدة للبشرية ساعية لإنقاذها من ظلام الحكم الرأسمالي الديمقراطي الذي يغشى العالم اليوم ■

أمريكا تحشد المزيد من جيشها في العراق والذريعة جاهزة؛ "تنظيم الدولة"

واشنطن ترسل ٤٠٠ جندي إضافي إلى بغداد

أعلن مسؤولون عسكريون في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، يوم السبت الماضي، أن واشنطن قررت إرسال ٤٠٠ جندي إضافي إلى العراق خلال العام الحالي، فيما قال قائد الفرقة الثانية في الجيش الأمريكي إن القوة الجديدة تُسمى "القوة الجاهزة للضرب". ونقلت وسائل إعلام أمريكية عن المسؤولين العسكريين قولهم إنّ "٤٠٠ جندي سيغادرون قاعدة كامبيل في ولاية كنتاكي، لينضموا إلى بقية عناصر القوات الأمريكية المنتشرة في العراق، التابعين للفرقة الثانية المحمولة جواً، والبالغ عددهم ١٣٠٠ جندي"، لافتةً إلى أن وصول الجنود الأمريكيين إلى العراق سيكون ضمن حملة التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش). وأشار العسكريون الأمريكيون إلى تمتع القوة الجديدة، البالغ عددها ٤٠٠ عنصر، بمهارات واختصاصات عسكرية مختلفة، موضحين أن هذا العدد يقع ضمن الـ٥٦٠ جندياً الذين وافق الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أخيراً، على إرسالهم إلى العراق. وفي تموز/يوليو الماضي، قال وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر، خلال زيارته للعراق، إن أوباما قرر إرسال ٥٦٠ جندياً إضافياً إلى العراق، مشيراً إلى أن الجنود الإضافيين سيتمركزون في قاعدة القيادة العسكرية، جنوب محافظة الموصل (شمال العراق). (العربي الجديد)

الذهب: سياسة دولة الخلافة المالية

بقلم: الدكتور محمد ملكاوي

إن النظام الاقتصادي يختص أساساً بعملية إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، أما الاقتصاد السياسي فهو كيفية إدارة هذه العملية. أما النظام المالي فهو ليس بالضرورة جزءاً من النظام الاقتصادي، والنقود هي أداة مقياس منفعة السلعة والجهد في عملية الإنتاج والاستهلاك، وعرفت النقود بأنها المقياس الذي تقاس به قيمة السلع والجهود بين المنتجين والمستهلكين.

لم يترك الإسلام النظام المالي بدون تحديد، بل ربطه بوحدة معينة من النقد هي الذهب والفضة. لقد أقر رسول الله ﷺ التعامل بالدينار الذهبي والدرهم الفضي كما كان يفعل العرب في مكة المكرمة، كما أقر مقدار وزن الدينار الذهبي الذي تداوله تجار قريش في معاملاتهم في مكة وأصبح المقياس النقدي للتبادل التجاري كما جاء في حديث رسول الله ﷺ عن ابن عمر: «المكيال مكيال أهل المدينة، والوزن وزن أهل مكة». واعتبار الإسلام الذهب والفضة قاعدة للعملة واضح بالأدلة التالية:

١. إن الإسلام حينما نهى عن كنز المال، خص الذهب والفضة بالنهي، مع أن المال هو كل ما يتمول، فالأرض والماشية والحبوب مال كالذهب والفضة. فتحريم كنز الذهب والفضة يرجع إلى كونهما أساس العملة النقدية في الدولة الإسلامية.

٢. ربط الإسلام الذهب والفضة بأحكام شرعية ثابتة لا تتغير كالدية مثلا.

٣. لقد عين رسول الله ﷺ الذهب والفضة نقداً في المعاملات كالبيع والمهر وغيرها.

٤. عندما فُرضت زكاة النقد، حدد الإسلام الحد الأدنى من الذهب والفضة.

٥. أحكام الصرف التي جاءت في معاملات النقد، إنما جاءت بالذهب والفضة وحدهما.

وعليه فإن العملة في الاقتصاد السياسي الإسلامي ستكون هي الذهب والفضة أو مبنية عليهما. وسوف تشهد الدولة الإسلامية القادمة عودة حاسمة لمقياس نقدي صلب قائم على الذهب والفضة. ولا يعني ذلك استبعاد أشكال التبادل الأخرى، بل يمكن تبادل منتجات بمنافع ومنتجات أخرى عن طريق المقايضة على أساس قيمتها. فمقياس الذهب والفضة ينطبق على النقد والتبادل النقدي فقط.

إن التعامل بالنقد على أساس الذهب والفضة هو حكم شرعي لا يجوز تعديه من التنفيذيين بالدولة، وغير معرّض لأحوال السوق والتقلبات الدولية، كما هو الحال في ظل الرأسمالية، حيث تعرض مقياس الذهب إلى عدة نكسات، حتى بعد أن توافق المجتمع الدولي على نظام الذهب وجعله أساساً للعملة في نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية.

إن استعادة نظام الذهب من قبل دولة الخلافة يجعل العالم يثق في السياسة الاقتصادية في الإسلام وفي نظامه المالي. وخصوصاً أن العالم اليوم يعاني من أساليب المستعمرين الرأسماليين، الذين اتخذوا النقد وسيلة من وسائل الاستعمار الاقتصادي والمالي، وحولوا نظام النقد إلى أنظمة أخرى، لا تستند إلى الذهب والفضة، مما جعل النظام المالي متغيراً وغير ثابت، وغير مستقر، فتسبب النظام الرأسمالي في أزمات اقتصادية عالمية. ومنذ عام ١٩٧١ حين أعلنت أمريكا أُحادياً وقف العمل بنظام الذهب وإلغاء اتفاقية بريتون وودز، بات الدولار الأساس النقدي في العالم، وأداة التحكم في السوق المالية الدولية، والهيمنة عليها وبالتالي فإن الخروج على نظام هيمنة الدولار والعودة إلى نظام الذهب سوف يصطدم بالهيمنة الأمريكية. وحين صرح الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي سنة ٢٠٠٨ قائلاً: "لا بد أن نعيد التفكير في النظام المالي من أساسه، كما حصل في بريتون وودز"، ورئيس الورزاء البريطاني السابق غوردون براون "نحن نحتاج لاتفاقية بريتون - وودز جديدة، لبناء صرح مالي عالمي للسنوات القادمة" لم يَرُقْ ذلك للأمريكان. وذلك لأن أمريكا تملك أسواقا مالية عملاقة تقدر بمئات التريليونات من الدولارات، ويفوق عدة مرات احتياطي الذهب في العالم كله. ويعتبر ذلك الغنى الفاحش – الافتراضي - أخطر عقبة في طريق عودة نظام الذهب. حيث يقدر مخزون الذهب في العالم كله بـ ١٥٠,٠٠٠ طن، وإن أخذنا بسعر الذهب الحالي تقريبا ١١٥٠ دولار، تكون قيمة الذهب بالدولار ٥،٤ ترليون دولار، وهذا أقل من قيمة ديون أمريكا الخارجية، والتي تقدر بـ ٢٢ ترليون دولار، وتمتلك الولايات المتحدة أقل من ٨,٢٠٠ طن من الذهب، قيمته أقل من ٣٠٠ مليار دولار، ولا يكفي هذا المخزون لتغطية ٢٪ من ديونها، وهكذا، وضعت أمريكا سداً منيعاً مرتفعاً، في طريق عودة نظام الذهب.

بالإضافة إلى تحدي الهيمنة الأمريكية فإن دولة الخلافة سوف تعالج ثلاث قضايا أساسية حين اعتمادها نظام الذهب في سياستها المالية:

١. احتياطي الذهب والفضة في الدولة والحيلولة دون تسربه إلى الخارج

٢. العملة المتداولة بين الناس حين قيام دولة الخلافة

٣. سعر الصرف مقابل عملات الدول الأخرى

أما احتياطي الذهب والفضة فالبلاد الإسلامية غنية بهذين المعدنين فيوجد أكثر من ٥٠٠٠ طن من الذهب الاحتياطي في البلاد الإسلامية غير المناجم الموجودة بكثرة. إلا أن إصدار النقد ليس بالضرورة مرتبطاً بكمية الذهب والفضة. إذ إن الدينار مثلا يمكن أن يقسم إلى ١٠٠ أو ١٠٠٠ أو ١٠٠٠٠ وحدة أو غيرها. فالدينار الذي يقابل ٤,٢٥ غرام ذهب يمكن أن يقابله أجزاء كثيرة. والذي يحدد هذا الكم هو القوة الشرائية للدينار والتي تعتمد بدورها على إنتاجية الدولة، ما يحتم على الدولة أن ترفع قدرتها الإنتاجية إلى أقصى حد.

أما العملة المتداولة بين الناس حين قيام الدولة فتعمل الدولة على استمرار العمل بها إلى فترة محددة بحيث يتم جمع النقد الحالي في مصرف الدولة. ولا يتم مبادلة العملة المتداولة قبل قيام الدولة بنقد دولة الخلافة بأي حال وذلك لعدم وجود قيمة محددة للعملة، ولكن يسمح بتداولها للمعاملات لفترة محددة تحددها الدولة حين قيامها.

أما سعر الصرف مقابل العملات الأخرى، فالدولة تحدد سعر صرف عملتها بناء على سعر الذهب في الأسواق العالمية. فلو كان سعر غرام الذهب ٣٠ دولارا مثلا، فتكون قيمة الدينار حوالي ١٣٠ دولارا. ومع ذلك فإن الدولة في سياستها التجارية الخارجية ستعتمد على تبادل السلع والخدمات بدلا من شرائها. فمثلا تزود الصين بالغاز أو النفط مقابل تكنولوجيا تحلية الماء مثلا. وبالتالي فإن سياسة الدولة تقوم على الحفاظ على ثروتها من الذهب وعدم تسربه للخارج.

ومن أجل التمكن من القيام بسياستها المالية على الوجه المطلوب يتعين على الدولة أن تعمل على تحقيق اكتفاء ذاتي في القضايا الأساسية كالغذاء والصحة والتعليم والسلاح. ثم إنها في كل ذلك تتصرف تصرفا مبدئيا يتبع أحكام المبدأ ولا يتذبذب بين مصالح آنية متغيرة ■

دول الغرب تتسابق في قتل المسلمين، حتى "الصغيرة" منها!! فمن سيردعها في ظل غياب دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة؟؟

طائرات دنماركية تنفذ أولى ضرباتها الجوية ضد تنظيم الدولة في سوريا

قال الجيش الدنماركي يوم الجمعة الماضي إن طائراته قصفت سوريا للمرة الأولى بعد أن وسعت الدنمارك معركتها ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" لتضم سوريا إلى جانب العراق. وقالت قيادة الدفاع الدنماركية إن أربع طائرات من طراز إف-١٦ قصفت مدينة الرقة معقل التنظيم مستهدفة منشآت للقيادة والتحكم ومخازن للأسلحة وأعضاء التنظيم. والدنمارك جزء من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" والذي أعلن "دولة الخلافة" في مناطق من العراق وسوريا. وقال يان دام قائد المهمات الدولية للقوات الجوية لوسائل إعلام دنماركية إن الضربات الجوية هي "مساهمة مهمة" لعمل التحالف. وذكر الجيش أنه نفذ ٦٧ مهمة وأسقط ٩٣ قنبلة في سوريا والعراق منذ بدأ عملياته هناك في منتصف حزيران/يونيو. (رويترز)

تتمة: معركة حلب وقلب الموازين

إلا بعض الإدانات الخافتة لرفع العتب، وكشفت أيضاً حقيقة الموقف الأممي المتآمر على أهل حلب، والذي لم يصدر عن أمينه العام حتى مجرد القلق الذي لا يُجيد سوى إبدائه عند وقوع المصائب.

ولإجهاض هذا الانتصار الذي رفع رؤوس المسلمين وأدخل الفرح إلى قلوبهم، فقد بدأ الحديث يكثر عن هدن جديدة، وعن مفاوضات جديدة، بين المعارضة والنظام، وظهرت تسريبات بشأن اتفاق روسي أمريكي يقضي بفرض هدنة شاملة في مدينة حلب خلال الأيام القادمة، بعد أنْ كان الروس قبل هذا الانتصار يُعلنون على الملأ رفضهم لأية هدنة تتعلق بمدينة حلب على وجه الخصوص، وقد قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما يوم الجمعة الماضي: "علينا أنْ نجري تقييماً بشأن ما إذا كنّا سنتمكّن من الوصول إلى وقف فعلي للأعمال العدائية أم لا".

إنّ على الثوار والفصائل المقاتلة أنْ لا ينخدعوا هذه المرة بعروض أمريكا وأتباعها كما انخدع كثير منهم بمثلها في السابق، فعليهم أنْ لا يقبلوا بأية هدنة وبأي تفاوض، فكلها مُغريات مُضلّلة تهدف إلى الحفاظ على النظام المُتداعي وفرضه على الثوار، وقبولهم بالهدن من جديد يعني إعطاء النظام جرعة حياة جديدة لإطالة عمره، وقد أثبتت معارك حلب الأخيرة أنّ هذا النظام لم يعد يقوى على تحمّل ضربات الثوار، وأنّه بلغ من الهشاشة مبلغاً جعله يفقد أعظم تحصيناته من دون أدنى مُقاومة، وأنّ مظاهر الإعياء والإرهاق والإجهاد قد بانت عليه، وكشفت عن حجم التآكل في بنيته العسكرية والسياسية والاقتصادية، وكشفت كذلك عن مدى الهزال الذي أصاب حلفاءه من المليشيات الطائفية المرتزقة الذين لم يعودوا يُحسنون سوى فنّ الهروب من ميادين القتال.

إنّنا ننصح إخواننا الثوار، وعموم قيادات الفصائل، أنْ يستمروا في توحيد بنادقهم في قتال نظام الطاغية الإجرامي حتى النهاية، وأنْ لا يلتفتوا بشكل قطعي إلى أي حل سياسي مهما كان، وندعوهم لأنَّ يتوجهوا بعد انتصارهم الميمون هذا مجتمعين إلى العاصمة دمشق، فيقتلعوا أصل النظام من جذوره، وهم بعون الله على ذلك قادرون، وأنْ يقيموا دولة الإسلام؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، على أنقاضه، والتي بها فقط تتحقّق أهداف الأمّة في النصر والنهضة والوحدة والتحرير ■

تتمة كلمة العدد: حكومة الشاهد صفحة جديدة لفشل العلمانية في تونس

منها، من تفاقم للمديونية وارتفاع نسب البطالة وغلاء للمعيشة وانهيار للدينار التونسي عرف أشد مستوياته، فمثل هذا الخطاب كان عند الرأي العام تأكيدا على أنها مناورة سياسية فاشلة لم تقدر على الإيهام بالتغيير.

وطبعا سياسات حكومة الشاهد لن تكون مختلفة عن سابقاتها، فستكون حلولها دائما متعلقة بالاستثمارات الخارجية التي لم توفر أكثر من ١٪ لخزينة الدولة ودعم قطاع السياحة الذي تصرف له أموال طائلة دون أن تكون له مردودية فضلا عن التوجه الفاسد الذي يشجع على السياحة الجنسية وغيرها، وعبر القروض التي يفرضها صندوق النقد وغيره من المنظمات الاستعمارية.

فلن تجد مثلا ضمن سياساته فتح ملف الثروات المنهوبة والشركات الناهبة، لن تجد سياسات تعمل على بناء الدولة صناعيا، ولن تجد أيضا برامج لاستثمار الأراضي الفلاحية ودعم صغار الفلاحين في تحديث زراعتهم، فكل ذلك ليس من برامج هذه الحكومات التي تتلقى برامجها من مذكرات التفاهم التي تجريها مع السفارات الأجنبية.

فحتى المشاورات التي يجريها الشاهد وما أعلنه حول تشكيل حكومته كلها تتعلق بتغييرات في الشكل لا في المضامين، كتعيين بعض الوزراء من الشباب أو منح حقائب وزارية لوزيرات مما يدل أن ما يقوم به هو تخبط في المجهول بدت ملامح ثورة الناس عليه قريبة بما بدا من حركات امتعاض واسعة.

إعلان فشل وتغيير حكومة اتضح أنه لن يخرج هؤلاء السياسيين من أزمة عدم قدرتهم على الحكم، فأساليب ما قبل الثورات اتضح أنها غير مجدية اليوم ولا يمكن أن تنطلي حيلها على الناس، خاصة مع تفاقم ضائقة العيش وصعوبة أحوال الناس، أثبتت عند الرأي العام أن التغيير لن يكون عبر تغيير وجوه أو حكومات، بل يجب أن يكون من خارج هذه المنظومة العلمانية الفاسدة مهما حاولوا تلميع صورتها بحرية التعبير أو بشكل من التداول على الحكم ترعاه السفارات الأجنبية.

لذا فلن يقتنع الناس إلا بنظام حكم راشد يعيد ثروات البلاد ويحفظ أمنها ويجمع شتاتها ولا يقبل بوصاية من أي دولة استعمارية، بل يحكمهم بخير شرع وأعدل قوانين؛ مأخوذة من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وما أرشدا إليه ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

جدل في أمريكا بسبب دفع ٤٠٠ مليون دولار لإيران

نفى البيت الأبيض، يوم الأربعاء الماضي، اتهامات جديدة بدفع أموال لإيران مقابل الإفراج عن أربعة سجناء أمريكيين.. ووسط اتهامات بالإفراج عن مبالغ بالفرنك السويسري واليورو تعادل ٤٠٠ مليون دولار لإيران مقابل إطلاق سراح أمريكيين، أكد البيت الأبيض أنه لا علاقة بين المسألتين. وفي كانون الثاني/يناير الماضي، أفرجت إيران عن خمسة سجناء أمريكيين، وأصدرت الولايات المتحدة عفوا عن سبعة إيرانيين، وسحبت مذكرات توقيف بحق ١٤ آخرين. وبعد ساعات، أعلن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، عن موافقته على إعادة مبلغ ١,٧ مليار دولار إلى إيران كان موضوع اتفاقية تلت توقيع الاتفاق التاريخي حول البرنامج النووي الإيراني. وأوضح البيت الأبيض أن المبلغ المعاد إلى إيران يرجع إلى صفقة أسلحة أنجزت قبل الثورة الإيرانية ولم تنجز. وكانت محكمة التحكيم الدولية في لاهاي، التي نظرت في الخلاف الأمريكي الإيراني، أمرت بإعادة هذا المبلغ إلى إيران مقسما إلى ٤٠٠ مليون دولار من الديون، و١,٣ مليار دولار من الفوائد. لكن صحيفة "وول ستريت جورنال" ذكرت، أول أمس الثلاثاء، أن المبلغ كان "فدية" لإطلاق سراح الأمريكيين الخمسة. وأوضحت أن جزءا من ١,٧ مليار دولار وضع في صناديق من الخشب، ونقل سرا إلى إيران عبر الطائرة في شحنات لم يُكشف عن محتواها. وقال الناطق باسم البيت الأبيض، جوش إرنست، إن "٤٠٠ مليون دولار هي في الواقع أموال دفعها الإيرانيون لحساب أمريكي في ١٩٧٩ لجزء من صفقة لتسليم معدات عسكرية". وبرر نقل الأموال جوا إلى إيران بكون "الولايات المتحدة لا تقيم علاقات مصرفية مع إيران". (العربي الجديد)

الراية: **إن ساسة أمريكا يقومون بممارسة التضليل لإخفاء حقيقة علاقتهم بإيران ومدى استخدامهم لحكام إيران في تنفيذ السياسة الأمريكية في أفغانستان والعراق واليمن وسوريا ولبنان وغيرها، وفي المقابل هناك كتاب وصحفيون مخدوعون بشأن العلاقة بين أمريكا وإيران، فيصدقون وجود خصومة حقيقية بين الدولتين، مع أن الأمر غير ذلك.. إن فهم طبيعة العلاقة الأمريكية الإيرانية وإدراك امتطاء أمريكا للثورة الإيرانية منذ أيام الإمام الخميني لتحقيق مصالحها، يسهل فهم الخبر أعلاه وما يشبهه من أخبار. فأمريكا ليس واردا أن تدفع فدية لإيران، إذ لا توجد حرب بينهما، بل لا توجد خصومة.. إن أمريكا أنجزت الاتفاق النووي لكي تجعل إيران أقدر على تنفيذ سياستها، إذ إن الحصار على إيران نتيجة مسألة السلاح النووي قد أضعف إيران وهذا لم يعد يصب في صالح أمريكا، لذلك عملت أمريكا على إنجاز الاتفاق النووي الذي رفع الحصار بدرجة كبيرة عن إيران، وعملت أمريكا على تقديم الدعم لإيران تحت ذرائع شتى ومنها ما عبر عنه الناطق باسم البيت الأبيض جوش إرنست إن "٤٠٠ مليون دولار هي في الواقع أموال دفعها الإيرانيون لحساب أمريكي في ١٩٧٩ لجزء من صفقة لتسليم معدات عسكرية".**

أمريكا لا تريد علاجا حاسما للنزاع حول بحر الصين الجنوبي

بقلم: أدي سوديانا

تتنازع الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي، وعلى وجه التحديد الصين والفلبين وفيتنام وتايوان وماليزيا وبروناي، السيادة على مناطق منه منذ قرون عدة، ولكن التوترات في المنطقة تصاعدت في الآونة الأخيرة.

معروف أن بحر الصين الجنوبي ممر ملاحي حيوي، ويحتوي على ثروة سمكية تقتات عليها شعوب المنطقة. وعلى الرغم من كونها غير مأهولة على الأغلب، فإن سلسلتي باراسيل وسبراتلي والمياه المحيطة بهما تحتوي على احتياطيات من الموارد الطبيعية.

اعتبرت الصين أن المساحة الكاملة تقريباً لبحر الصين الجنوبي الغني بالمحروقات خاضعة لسيادتها، ما يثير نزاعات مع الدول المشاطئة التي تحمل مطالب منافسة، أي الفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي.

لا شك أن أمريكا كونها الدولة الأولى في العالم حاليا فإنها إحدى الدول المعنية بالنزاع، وعلى الرغم من ادعائها أنها لا تنحاز لطرف ضد آخر في النزاعات الإقليمية، لكن المسؤولين الأمريكيين أعربوا مرارا عن أن الصين يجب أن تلتزم بالحكم الذي سيصدر في الدعوى، وأيدوا طلب التحكيم الذي قدمته مانيلا. علاوة على ذلك فقد أرسلت أمريكا سفنها الحربية وطائراتها العسكرية إلى المناطق القريبة من جزر متنازع عليها، في عمليات تطلق عليها اسم "عمليات حرية الملاحة" وتقول إنها تهدف إلى إبقاء طرق الملاحة البحرية والجوية مفتوحة للجميع.

وفعلا قامت أمريكا بعسكرة دول المنطقة ضد الصين. ففي سابقة هي الأولى من نوعها، استضافت أمريكا قمة لقادة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، في منتجع «سانيلاندز» في كاليفورنيا، في شباط/فبراير الماضي، وقال أوباما في بداية القمة التي استمرت يومين: "هنا في هذه القمة يمكننا تعزيز رؤيتنا المشتركة لنظام إقليمي يدعم القواعد والأعراف الدولية بما في ذلك حرية الملاحة وتحل فيه النزاعات من خلال الوسائل السلمية والقانونية".

وحين قرّرت محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي أن الصين لا تملك "حقوقاً تاريخية" على القسم الأكبر من مياه بحر الصين الجنوبي الاستراتيجية، مؤيدة موقف الفلبين في القضية، عندها تزايدت الضجة حول النزاع لا سيما عند أول قمة قامت بها دول آسيان في فينتيان عاصمة لاوس، يوم الاثنين ٢٥ تموز/يوليو ٢٠١٦.

أرادت دول آسيان، وخاصة الفلبين وفيتنام، أن يشير البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية آسيان إلى تأييد ضرورة احترام القانون الدولي، لكن الصين أكدت أن الحكم لن يؤثر على حقوقها المكتسبة في بحر الصين الجنوبي ووصفت قرار المحكمة بأنه مهزلة. وفشلت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في التوصل إلى موقف مشترك بشأن خلافات على الحدود البحرية في بحر الصين الجنوبي؛ لأن كمبوديا التي تعد الحليف الأبرز للصين قادت مناقشات حادة بسبب تمسكها بمطلب عدم إشارة بيان اجتماع المنظمة إلى حكم المحكمة الدولية الأخير ضد بكين.

هذا الاجتماع كان بحضور وزير الخارجية الأمريكية جون كيري، ولكن الغريب أنه في حين كان "حلفاء" أمريكا من دول آسيان - إن جاز التعبير - بحاجة إلى تأييد أمريكا في القضية، بحيث تؤيد القمة بشكل حاسم قرار المحكمة، إلا أن أمريكا لم تفعل ذلك؛ لذلك لم ترد في البيان المشترك الذي صدر يوم الاثنين أية إشارة إلى قرار محكمة التحكيم.

علاوة على ذلك قال جون كيري: "إنه يشعر بالرضا التام إزاء إصدار دول جنوب شرق آسيا لبيان مشترك يدافع عن حكم القانون، وإن إغفاله الإشارة إلى قضية التحكيم في بحر الصين الجنوبي لا ينتقص من أهميته"، وأضاف: "إن إصدار رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) لبيان مشترك يمثل نجاحا لأنه شمل "كل قيمة لسيادة القانون". مشيرا إلى "أن الحكم الذي أصدرته محكمة التحكيم الدائمة ملزم من الناحية القانونية لكنه غير ذي صلة". وقال يوم الثلاثاء أيضا: "إنه يؤيد استئناف المحادثات بين الصين والفلبين فيما يتعلق بقضية بحر الصين الجنوبي بعد حكم محكمة تحكيم دولية ضد بكين بشأن النزاع".

وإذا نظرنا إلى تصرفات أمريكا المتمثلة في تصريحات وزير خارجيتها جون كيري نلاحظ أن هناك شيئا من التراجع لدى أمريكا بعد أن كان الأمر مبتوتا به من قبل المحكمة، فإذا أرادت أمريكا أن تحسم الأمر فبإمكانها أن تؤيد دول آسيان بكل ما أوتيت من قوة وتدخل الموضوع في قمة آسيان الأخيرة وتضغط على الصين لقبول قرار المحكمة، ولكن أمريكا لم تفعل ذلك، بل حثت الفلبين على استئناف المحادثات الثنائية بينها وبين الصين ودعت الدول المتنازعة إلى ضبط النفس، وهذا ما لا ترضى عنه شعوب تلك الدول، حتى الشعب الإندونيسي البعيد من النزاع بالنسبة إلى الفلبين.

إن هذا يؤكد بأن أمريكا لا تريد حل النزاع أصلا، بل هي تحافظ عليه وتديره حسب مصالحها، وهي إشغال الصين بالنزاعات الإقليمية حتى لا تخرج إلى العالم فتنافس أمريكا عالميا، وبعبارة أخرى تحجيم الصين إلى حد ترضى أمريكا به. هذا من جانب، ومن جانب آخر إدارة التوتر بما فيه من تخويف دول المنطقة من الصين، لتتجمع دول آسيان حولها فتزداد لها خضوعا. لأجل ذلك، فإنه على دول آسيان، لا سيما البلاد الإسلامية مثل إندونيسيا وماليزيا، أن تعرف أن مصالحها ليست عند أمريكا ولا عند الصين، ولا في التجمع وفق الرابطة المصلحية الضعيفة مثل رابطة آسيان التي ليست لها قوة أمام الدول المستعمرة، لا أمام الصين، ولا أمام أمريكا، وإنما عزة تلك البلاد هي في الإسلام ونظامه السياسي المتمثل بالخلافة على منهاج النبوة التي ستقضي على كل القوى الاستعمارية وستنشر رحمة الإسلام إلى العالم أجمع ■

الأوضاع في جنوب السودان وسط دعوات لفرض الوصاية الدولية عليه

بقلم: إبراهيم عثمان أبو خليل*

تتسارع الأحداث في جنوب السودان، منذرة بذهاب الأمور من سيئ إلى أسوأ، في ظل الصراع الدولي بين أمريكا وبريطانيا، والذي تصاعد في الآونة الأخيرة، فالرئيس سلفاكير قام بإقالة (٦) من وزراء الحكومة الموالين لمشار، واستبدل بهم آخرين ينتمون إلى فصيل منشق عن حزب مشار، يقوده وزير المعادن (تعبان دينق)، والذي عُين نائباً للرئيس مؤخراً، مما عمق الخلافات بينهما، أي بين مشار وسلفاكير. وكان رد المعارضة المسلحة بزعامة مشار على خطوات سلفاكير، بأن حذرت من أن البلاد مهددة بالانزلاق إلى حرب أهلية جديدة، ما لم يتدخل الاتحاد الأفريقي، بعد إقالة ستة وزراء موالين لزعيم المعارضة. وقال الناطق باسم المعارضة مبيور قرنق دي مبيور، (نجل الزعيم الهالك جون قرنق)، إن القوات الموالية لرياك مشار مستعدة لدخول العاصمة جوبا إذا لم يوافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تدخل الاتحاد الأفريقي عسكرياً في جنوب السودان.

في ظل هذا الوضع المتأزم، تفكر الولايات المتحدة الأمريكية بوضع يدها بالكامل على الجنوب، عبر الوصاية الدولية، ولو كان في ذلك التضحية بعميلها سلفاكير، فقد اقترح المبعوث الأمريكي الأسبق لدولتي السودان وجنوب السودان، السفير برنستون ليمان وصاية دولية على الجنوب، مع إبعاد الرئيس سلفاكير، ونائبه رياك مشار، وإيجاد ما أسماه مخرجاً آمنا لهما من الملاحقة القضائية، وشارك ليمان في هذا الاقتراح بوب كروكر رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، حيث قال: (إن رئيس الجنوب سلفاكير ومنافسه رياك مشار هما سبب هذه الفوضى في دولة جنوب السودان، ويستحقان أن يوضعا في السجن). وحتى تكون هذه الفكرة مقبولة للرأي العام في جنوب السودان، أوعزت أمريكا للأمين العام لحزب الحركة الشعبية الحاكم، وزعيم مجموعة المعتقلين السابقين (باقان أموم) للقيام بهذا الأمر، فأعلن باقان عن حملة لحشد الجهود الإقليمية والدولية من أجل فرض وصاية دولية على جنوب السودان، وقال أموم إنه يقود حملة مع عدد من أبناء جنوب السودان في الخارج من أجل شرح ما يحدث في جنوب السودان للمجتمع الدولي، والعواصم الإقليمية لضرورة التدخل، من أجل إجبار حكومة سلفاكير والقوى السياسية الأخرى على التخلي عن السلطة، وتشكيل حكومة تكنوقراط لإدارة شؤون الدولة خلال فترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة. واتهم باقان الرئيس سلفاكير بسوء الإدارة وتقويض اتفاق السلام.

يبدو أن التفاهم الذي تم بين أمريكا وبريطانيا، وكانت ثمرته اتفاق الأطراف المتحاربة في شهر آب/أغسطس ٢٠١٥م آيل إلى السقوط؛ فبريطانيا لا تريد أن يكون رجلها مشار مجرد نائب رئيس بلا صلاحيات حقيقية، كما كان الحال قبل اندلاع الصراع الأخير، فأرادت أن تضغط لأخذ المزيد، ولكن أمريكا لا تريد إلا الجنوب كاملاً، مما حدا بها للاتجاه في التخلص من الرجلين كليهما معاً، وإحكام القبضة على جنوب السودان عبر أدواتها (الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي)، وبريطانيا تعلم ذلك، لذلك قال مشار ردا على دعاوى الوصاية الدولية لجنوب السودان، إن جنوب السودان لم يصل مرحلة وضعه تحت الوصاية الدولية.

وقبل الحديث عن خطورة وضع جنوب السودان تحت الوصاية الدولية، لا بد من تعريف للوصاية الدولية، (فهي مصطلح سياسي قانوني دولي، يقصد به خضوع إقليم معين لإدارة دولة أخرى طبقاً لشروط خاصة تتضمنها اتفاقية تعقد بينهما، ويشرف على تنفيذها مجلس الوصاية التابع لمنظمة الأمم المتحدة) والدولة التي ستدير جنوب السودان في حالة الوصاية هي أمريكا، ولو كان ذلك عبر وكلاء عنها، من دول الجوار أو غيرهم. وأمريكا ليست حريصة على أهل الجنوب الذين حصدتهم الحرب، وشردت من تبقى منهم، بقدر حرصها على بترول الجنوب، وإضعاف شمال السودان سياسياً واقتصادياً، أكثر مما هو حادث بعد انفصال الجنوب عنه.

إن الوصاية الدولية التي ينادون بها، هي شر مستطير، وتمكين للكفار المستعمرين على رقاب العباد والبلاد، وهو شرعاً لا يجوز باعتبار أن جنوب السودان جزء لا يتجزأ من السودان؛ الأرض الإسلامية، حتى وإن فصل وأعطي للنصارى، فهذا لا يسقط إسلامية أرض الجنوب، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾، أي لا تجعلوا للكافرين عليكم سبيلاً، وأي سبيل أقوى من أن يسيطر الكافر المستعمر على البلاد سيطرة تامة؟ ثم ماذا جنى المسلمون وأهل السودان، شماله وجنوبه بوجه خاص، من تدخل أمريكا وصويحباتها في شؤوننا؟ فهم الذين مزقوا بلاد المسلمين في السابق إلى مزق هزيلة ضعيفة تابعة لهم، عبر حكام رويبضات، نصبتهم على رقاب المسلمين، فحافظوا على تجزئة بلاد المسلمين، بدلاً من أن يتوحدوا في ظل دولة واحدة، كما كان المسلمون من قبل في ظل خلافة تجمعهم، وتقطع أيدي العابثين بمقدراتهم الآن.

فالواجب على أهل السودان في الجنوب والشمال، عدم الانصياع لدعاوى الوصاية الأمريكية، والعمل على إرجاع الجنوب جزءا عزيزا إلى السودان كما كان، بل والعمل من أجل توحيد السودان مع بقية بلاد المسلمين، تحت ظل دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة؛ التي ستقطع كل يد عابثة في بلاد المسلمين، بل وتغزوهم في عقر دارهم، إن بقي لهم عقر دار ■

* الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان

أوباما: حصار حلب يذكر بالقرون الوسطى

شبه الرئيس الأمريكي باراك أوباما يوم الخميس الماضي الحصار الذي يفرضه النظام السوري وحلفاؤه على حلب بحصار المدن إبان القرون الوسطى، واتهم روسيا بالمشاركة في أعمال النظام السوري بحلب. واتهم أوباما خلال مؤتمر صحفي بوزارة الدفاع (بنتاغون) النظام السوري وحلفاءه بانتهاك اتفاق وقف الأعمال العدائية بوتيرة متواصلة، وبتجويع السكان المدنيين في حلب. وقال إن شن هجمات سافرة على المدنيين العزل ومنع الغذاء عن عائلات تتضور جوعاً "أفعال مستنكرة عكست وضاعة النظام السوري واستحقت إدانة العالم". كما اتهم أوباما روسيا بالمشاركة في أعمال النظام السوري بحلب، مشككا في التزام موسكو بوضع حد للعنف. وقال إن ضلوع روسيا المباشر في هذه الأفعال على مدى الأسابيع الماضية يثير أسئلة عن مدى التزامها بالحيلولة دون بلوغ الأوضاع حافة الهاوية. واعتبر الرئيس الأمريكي أن روسيا أخفقت في اتخاذ الخطوات اللازمة، وقال "حان الوقت لأن تظهر موسكو أنها جادة بشأن السعي لتحقيق هذه الأهداف". لكنه أكد استعداد الولايات المتحدة للعمل مع روسيا لمحاولة تقليص العنف "وتعزيز جهودنا ضد تنظيم الدولة والقاعدة في سوريا". (الجزيرة نت)

الراية: لا يزال ساسة أمريكا وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي يخادعون بإظهار أنفسهم معارضين لما تقوم به روسيا ومعها عصابات بشار وإيران وجماعاتها، مع أن الأمر لم يعد خافيا، إذ إن أمريكا ليس فقط مجرد شريك من الشركاء في تلك الأعمال الإجرامية، بل إنها هي من يدير الأمر ويرتبه ويحدد المهام، وما كلام الرئيس الأمريكي إلا محاولة لذر الرماد في العيون.. أما تشبيه أوباما حصار حلب بما كان يجري في القرون الوسطى، فلقد آن أوان اعتبار أن ما قامت به أمريكا وغيرها من الدول الغربية الاستعمارية وكذلك روسيا من أعمال إجرامية في "العصر الحديث" قد فاقت ما كان يجري في "القرون الوسطى"..

منظمات "إنسانية" عالمية تساوي بين الجلاد والضحية في حلب

اعتبر مسؤول في منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة "يونيسف" أن "الحرب في سوريا تُدار بوحشية متزايدة" مضيفًا: "تحدث جرائم حرب بضراوة تحبس الأنفاس... عقب استمرار الحرب لخمسة أعوام يبدو أنه تم تخطي كافة الخطوط الحمراء، ما خلّف عواقب وخيمة على المدنيين، خاصة الأطفال". كما طالب مسؤول آخر في منظمة الصليب الأحمر بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية والمسعفين إلى المناطق المُحاصَرة في الأحياء الشرقية لحلب. وقال رودولف زايترس مدير رئيس الفرع الألماني لمنظمة الصليب الأحمر الدولي: إنه "لا بد على جميع الأطراف المُشارِكة في هذه الحرب أن تعي مسؤوليتها وواجبها في فتح ممرات إنسانية تسمح بخروج المدنيين من المناطق المدمرة تمامًا والتي لا يتوافر لها طعام ولا ماء ولا دواء، بعد قصف جميع المستشفيات والبنى التحتية" دون تحديد الجهة المسؤولة عن حصار المدنيين أو قصف المستشفيات. (الدرر الشامية)